



مجلة المعرفة

مجلة محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية التجارة بجامعة الزيتونة، تزهونة، ليبيا



محتويات العدد

الصفحات	اسم الكاتب	عنوان الدراسة
34 - 1	د. سامية محمد أبو عجيبة د. فؤاد المهدي حسين	مدى اتباع المصارف التجارية للبنية لاجراءات الحماية ضد مخاطر شبكة الانترنت وأمن المعلومات نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية
57 - 35	د. صلاح عطية التميمي	خصائص نظم المعلومات الإدارية وأثرها على إستراتيجيات صناعة القرار - دراسة ميدانية على المركز الوطني للأرصاد الجوية
83 - 58	د. عماد علي السويح د. محمد الشارف أحمد	واقع الإفصاح المالي الالكتروني للشركات البنكية المدرجة في سوق المال الليبي
107 - 84	أ. الصادق أحمد القفاط أ. أمينة مختار الأبيض	الأثر الاقتصادي للضرائب وعلاقتها بالموارد المالية في الاقتصاد الإسلامي
145 - 108	د. أحمد سبط أحمد مسعود د. محمد أبو بكر إيهود بوكور	مفوقات المشاريع الصغرى وأثرها على الاستقرار المحلي
165 - 146	أ. خالد إيهود أحمد العالدي	الخدمات المصرفية الإسلامية وصعوبة تطبيقها في المصارف البنكية
188 - 166	د. اسماعيل أحمد محمد الأشهب د. علاء الضاري محمد سبيطه	منظمة اليونسكو وتعزيز الحماية الدولية للتراث الثقافي المعنوي باليهاء
1 - 33	Dr. Adel E. A. Elfirin	Readings in Performance Management - The Development of Performance Management

- تخضع الدراسة المقدمة للنشر للتحكيم العلمي، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير بنتيجة التحكيم، ولا يحق لأصحاب الدراسات غير المقبولة المطالبة باسترجاعها، وتتقل حقوق الطبع إلى المجلة عند اعلام صاحب الدراسة بقبولها.
- تعبر الآراء والأفكار والاستنتاجات الواردة بالدراسة عن آراء كاتبها فقط، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر المجلة أو الكلية.

- ترتيب الدراسات المقبولة للنشر في أعداد المجلة وفق اعتبارات قبية، كما تعرض بالعدد وفق تلك الاعتبارات، ولا علاقة لترتيب بأهمية ومكانة الدراسة.

- يحصل الباحث على نسختين من عدد المجلة الذي نشرت به دراسته، وفق الإجراءات المتبعة في المجلة.



1.1 - المقدمة:

منذ ما يزيد عن ثلاثة عقود صار الانترنت جزءاً أساسياً من الحياة سواء من الناحية المجتمعية أو من ناحية المال والأعمال، وهذا الكلام لم يقتصر على الدول المتقدمة بل ينسحب على أغلب أقاليم ودول العالم. الشركات التجارية بصفتها مكون أساس في اقتصاديات الدول تعتمد بشكل كبير في نجاحها على علاقاتها بأصحاب المصالح وهي بذلك تستخدم الانترنت لتقوية هذه العلاقات وتمييزها. وأكثر الخصائص الأساسية للانترنت هي أن المعلومات يمكن الوصول إليها في أي وقت ومن أي مكان، والشركات وحسب ما أثبتته عدة دراسات يمكن أن يكون لها مستويات مختلفة من التواجد على الانترنت. يرى (De Andres et al 2010) أن قبول واستخدام الانترنت على أنه أداة استراتيجية في تطوير الأعمال يرتبط مع العديد من الحوافز للإفصاح عن معلومات الشركة، ولكن وبما أن بناء موقع للشركة والمحافظة عليه يتطلب جهد مستمر وموارد، تجد عدد مهم من الشركات إما أنه لا يستخدم الانترنت أو يستخدمه في نطاق محدود. ولا يمكن في هذا الصدد معاملة القرارات بشأن كم ونوع التقارير على الانترنت بمعزل عن القرارات بشأن تبني الانترنت كأداة لتواصل الشركة (AbuGhazleh et al, 2012)، تأتي الدراسة الحالية وسط كم كبير ومتنوع من الدراسات عن الإفصاح المالي الإلكتروني أجريت في مختلف دول العالم ومختلف البيئات، لتبحث في مستوى إفصاح الشركات البيئية عن معلوماتها المالية على شبكة الانترنت.

2.1 - طبيعة المشكلة وسؤال الدراسة:

وفقاً لمؤشر مدركات الفساد للعام 2017 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية احتلت ليبيا المرتبة 171 من أصل 180 دولة على مستوى العالم شملها التصنيف وهي بذلك تراجعت مركزاً واحداً عن ترتيبها سنة 2016. والجدير بالذكر هنا أن قياس مؤشر الفساد لا يكون فقط بالسلوكيات المرتبطة بالفساد كالرشوة

واقع الإفصاح المالي الإلكتروني للشركات البيئية المدرجة في سوق المال الليبي

د. عياد علي السويح * د. محمد الشارف أحمد *

ملخص الدراسة:

شهدت المحاسبة خلال القرن العشرين والمقرنين الأولين من القرن الواحد والعشرين تطورات مهمة جداً وفي عدة أوجه وجوانب، وبد الجانب التقني من أبرزها. فمما ظهر الحاسب الآلي وبنه استخدامه في الأنشطة الصناعية والتجارية بدأت المحاسبة في استخدامه وتطويعه لخدمة أهدافها، وكذلك الأمر بالنسبة للانترنت والذي صار وسيلة مهمة للتواصل بين الأطراف المختلفة، لاسيما بين الشركات وأصحاب المصالح فيها وذلك عبر مواقعها الإلكترونية وهذا ما يستدعي زيادة الإفصاح عن المعلومات المالية، وهو ما قد يسميه البعض بالإفصاح المالي الإلكتروني. وهنا بالتحديد تظهر مشكلة الدراسة والتي تتلخص في السؤال عن مدى قوة أو ضعف الإفصاح الإلكتروني للشركات البيئية المدرجة في سوق المال وذلك في وجود عدة عوامل أهمها حداثة سوق المال وعدم استقرار البيئة الاقتصادية في البلاد لعدم متانته. تهدف هذه الدراسة إلى استطلاع مستوى الإفصاح الإلكتروني للشركات البيئية المدرجة في سوق الأوراق المالية، حيث تعد أكثر فئات الشركات حاجة لهذا النوع من الإفصاح. ويقس الباحثان هذا الإفصاح عن طريق مؤشرات مقيسة من الأدب المحاسبي، مع تقديم مقارنة مع الشركات المدرجة في سوق دبي وأبوظبي، ومرض أهم نقاط الضعف والنقص في هذا الإفصاح، وتوصلت الدراسة إلى تنفي مستوى الإفصاح المالي على الانترنت من قبل الشركات البيئية المدرجة حيث لم يتجاوز 22% قياساً بما يمكن اعتباره إفصاح أمثل.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، الإفصاح المالي الإلكتروني، الشركات المدرجة بسوق المال الليبي.

* استاذ مشارك بقسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس.
* محاضر بقسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس.

تم تقسيم الدراسة إلى قسمين أساسيين الأول هو قياس الإفصاح المالي على الانترنت على مستوى مختصر ويتم هذا وفق ثلاث مؤشرات مختصرة مأخوذة من (2017, Qasim&Barghouthi)، حيث يتم في هذا القسم أيضاً مقارنة النتائج للدراسة الحالية مع الدراسة الأصلية والتي أجريت على أسواق رأس المال في الإمارات. أما القسم الثاني منها فيقيس المستوى التفصيلي للإفصاح وفق مؤشر يتكون من 97 بند مأخوذ من دراسة (2013) Khan & Omar.

المصدر الرئيس لبيانات الدراسة هو قوائم فحص (قوائم بنود المؤشرات) التي تحتوي على البنود المتوقع الإفصاح عنها بوصفها "ممارسة مثلى" حسب وجهة نظر مختصين في دراسات سابقة، وقام الباحثان باختبار هذه البنود على المواقع الأكثر ودية للشركات المدرجة بسوق المال الليبي والتي يبلغ عددها حسب الجدول⁴¹ للسوق أحد عشر شركة مصنفة حسب القطاعات كما يلي:

جدول 1: توزيع مجتمع الدراسة على القطاعات

القطاع	العدد	النسبة
المصارف	7	63.6%
التأمين	3	27.3%
الاستثمار	1	9.1%
الإجمالي	11	100%

ويتضح من جدول الشركات المدرجة أن الغالبية العظمى من هذه الشركات تنتمي لقطاع المصارف بينما تأتي شركات التأمين في المرتبة الثانية بعدد ثلاث شركات. أما قطاع الاستثمار فيشتمل على شركة واحدة صنف تحت هذا القطاع هي شركة سوق المال الليبي.

واختلاس المال العام ونحو ذلك، ولكن يتضمن أيضاً الآليات الموضوعية لمكافحة الفساد مثل آليات محاسبة المسؤولين الفاسدين وقررة الحكومة على تطبيق آليات تعزيز النزاهة ووجود قوانين كافية حول الإفصاح المالي ومنع تضارب المصالح. ولقد حظي موضوع الإفصاح المالي في ليبيا باهتمام معقول من قبل الجهات الأكاديميين وبالتحديد في دراسات الماجستير والدكتوراه، والتي أظهرت في مجملها ضعفاً عاماً في مستوى الإفصاح المالي للشركات البيئية المدرج منها في سوق المال وغير المدرج، ولكن وفي نفس الوقت وفرة هذه الدراسات لا تتضمن ما يغطي وضع الإفصاح المالي على الانترنت. وهذا ما دفع الباحثان إلى اختيار موضوع الدراسة الحالية والتي قد تكون، إلى حد علم الباحثين، الأولى من نوعها بالنسبة للشركات البيئية المدرجة، ووضعا لسؤال الآتي: ما هو مستوى الإفصاح المالي على الانترنت من قبل الشركات المدرجة في سوق المال الليبي؟

4.1 - منهجية الدراسة:

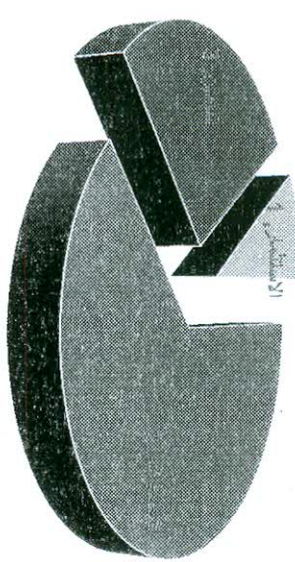
طبيعة المشكلة تستوجب أن تكون هذه الدراسة استطلاعية وصفية بما يكفل أن يوضح مستوى الإفصاح المالي للشركات البيئية على شبكة الإنترنت. ويستخدم الباحثان في القياس أسلوب المؤشرات الذي يعد شائعاً في بحوث الإفصاح المالي بشكل عام. اقتصرت الدراسة على مجموعة الشركات البيئية المدرجة في سوق المال الليبي بصفتها الأكثر ترجيحاً لتبني مستوى عالي من الإفصاح على الانترنت. الدراسة تعتمد على أسلوب وصفي بسيط في تقديم إجابة السؤال وذلك لقلّة عدد الشركات المدرجة، ولا يرى الباحثان أيضاً أن هناك حاجة لأي إحصاء استدلالي لاشتمال الدراسة على كامل المجتمع تقريباً. كما يرى الباحثان أنه لا داعي من وضع فرضية والاكتفاء بسؤال الدراسة بحيث تمثل نتائج التحليل ومناقشتها إجابة لهذا السؤال.

فقط يستهدف من خلالها إلقاء الضوء على أكبر عدد ممكن من الجوانب ذات العلاقة بالموضوع.

أبرز هذه التيارات هو مجموعة الدراسات التي تبحث في نمط معين من محددات الإفصاح وهي ما يعرف بخصائص الشركات (توضح لاحقاً) ومنها دراسة Chan (2003) وOyelere, Laswad, and Fisher (2003) في نيوزيلاندا، دراسة Chan (2006) وWichkramasinghe عن الشركات الاسترالية، دراسة Almilia (2010) في اندونيسيا، دراسة (2012) Hossain وNurunabid في بنجلاديش، ودراسة (2016) Oyelere&Kuruppub في الإمارات.

التيار الثاني يتضمن الدراسات التي تبحث في تأثير الحوكمة على الإفصاح المالي الإلكتروني ونذكر منها دراسة (2008) Kelton & Yang والتي توصلت إلى أن حقوق المساهمين وتركيبه الملكية وتركيبه مجلس الإدارة هي عوامل ذات علاقة بمستوى الإفصاح المالي الإلكتروني. دراسة (2011) Sánchez et al وقد وجدت أن الشركات التي يكون فيها رئيس مجلس الإدارة هو نفسه المدير التنفيذي وتعد عدد أقل من الاجتماعات تقوم بقر أكبر من الإفصاح الإلكتروني عن المعلومات الاستراتيجية. دراسة (2013) Mazzotta&Bronzetti وتضمنت تركيز ملكية الاسهم وملكية الإدارة وتركيبه مجلس الإدارة ووجدت الدراسة أن كل هذه العوامل ذات أثر مهم في تحديد مستوى الإفصاح الإلكتروني في الشركات الإيطالية. دراسة (2014) Botti et al أثبتت أن الإدارة التنفيذية التي تكون تحت رقابة فعالة من مجلس الإدارة في الشركات الفرنسية توفر افصاحا إلكترونيا سهل الوصول والتعامل. دراسة (2015) Parakkaya et al توصلت إلى أن ملكية الإدارة لها أثر عكسي بينما كان لعدد المديرين المستقلين في مجلس الإدارة أثر إيجابي. مؤخراً وأخيراً دراسة (2016) Hezadeen et al أثبتت أن كفاءة مجلس الإدارة واجتماعاته وكفاءة لجنة المراجعة لها تأثير إيجابي على الإفصاح

قطاعات الشركات المدرجة في سوق المال الليبي



5.1 - دراسات سابقة:

ظهر الاهتمام بالإفصاح المالي الإلكتروني في أدبيات المحاسبة والتمويل مع نهاية التسمينات بمجموعة من الدراسات المتتالية التي تناولت الموضوع من زوايا مختلفة وبيئات مختلفة من أبرزها (1998) Petravick and Guillet و(1999) Gray and Debrency في الولايات المتحدة الأمريكية و (1999) Martson and Gray في المملكة المتحدة و (1999) Hedlin في السويد. وموضوع الإفصاح عن المعلومات المالية على الإنترنت صار محور بحث متزايد الشعبية مع نهاية القرن العشرين وبدايات الألفية الثالثة، إلا أنه في السنوات الأولى من هذه الحقبة لم يزد عن كونه مجموعة من الدراسات الاستطلاعية الوصفية وما لبثت أن تطور في السنوات الأخيرة في اتجاه تحليل وتفسير أسباب الاختلاف في مستويات الإفصاح.

يشتمل الأدب المحاسبي والمالي حول الإفصاح المالي على الانترنت على أكثر من تيار أو اتجاه، وما سيتم استعراضه في هذه الجزء من الدراسة هو عينة

وتحويلها إلى جذب زوار إلى الموقع وتحفيزهم على العودة. وقد اجتنب جانب المنافع اهتمام الأكاديميين في دراسات تركز على تحليل مدى ونوع المعلومات المفضح عنها، Hsieh, 2010; Morhardt, 2010; Marson and Polei, 2004). (2012) وإضافة لأي مزايا أو منافع يمكن للشركات أن تحققها بمجرد فتحها لموقع الكتروني، يتوقع أن يحقق زيادة إفصاحها المالي عدة منافع والذي عرفه المختصون باختصار بأنه الإفصاح عن بنود التقرير السنوي للشركة على الموقع (Bonson & Escobar, 2006) ومن ذلك تخفيض التكلفة والوقت اللازمين لتوصيل المعلومات، التواصل مع أي مستخدمين للمعلومات محتلمين غير محددين، تحسين وقتية ونوعية ممارسات الإفصاح، زيادة كم ونوع البيانات المفضح عنها، تحسين الوصول على المستثمرين المحتملين، وأخيرا يمكن توجيه الإفصاح المالي إلى ما يمكن أن يخدم زيادة تميز وتحسين صورة الشركة (Qasim&Barghouthi, 2017). كما تستطيع الشركات أيضا أن تمد وتصنف أو تقسم المهتمين بإفصاحهم، وتحسن وقتية هذا الإفصاح وتحسن نوعية التواصل بتأسيس حوار ثنائي الاتجاه مع أصحاب المصالح، وكذلك استخدام عرض غير متاح في الاعلام الورقي (Abu Ghazaleh, et.al. 2012; Al-Barghouthi, 2013) ويعبداً عن الإطالة يذكر هنا أن الإفصاح المالي ينقسم إلى قسمين أساسيين هما الإفصاح الإلزامي وهو ما ينص عليه القوانين والتشريعات، والإفصاح الاختياري والذي تلجأ إليه الشركات طواعية من أجل تحقيق ما تراه من منافع يضمنها لها زيادة هذا الإفصاح الطوعي. والإفصاح المالي الإلكتروني عادة ما يصنف تحت الإفصاح الاختياري نظراً لأنه غالباً ما يكون خارج نطاق التشريع.

الإلكتروني، بينما لا أهمية لكل من حجم لجنة المراجعة واستقلاليتها ونشاطها ولا تركيز الملكية عند أكبر خمس مساهمين ولا عدد المساهمين. مجموعة أخرى من الدراسات ركزت على العوامل ذات العلاقة بالبيئة على مستوى الدولة والتي قد تكون أجريت على دولة واحدة أو مقارنة بين دول متعددة ومنها على سبيل المثال (2003) Archambault&Archambault و (2008) Chatterjee & Hawkes و (2012) Foster et al وأثبتت في مجملها أن التطور الاقتصادي للدول، نظمها القانونية والسياسية وخصائصها الثقافية تعد عوامل مهمة في تحديد مستوى الإفصاح.

بعض الدراسات دمجت بين أكثر من نوع من العوامل ومن أمثلتها دراسة (2004) Xiao et al التي اختبرت أثر خصائص الشركات الصينية مع أثر التنظيم التشريعي وتوصلت أن جميع هذه العوامل ذات أثر مهم. دراسة (Elsayed et al (2010) حيث مزجت بين العوامل المصنفة على أنها خصائص الشركات وأخرى ذات العلاقة بالحكومة (للشركات المصرية) وتوصلت إلى وجود علاقة مهمة بين مستويات مختلفة للإفصاح الإلكتروني مع كل من نوع النشاط والربحية وحجم مكتب المراجعة وحجم مجلس الإدارة والملكية المؤسسية. دراسة (2017) Yassin قسمت العوامل إلى مالية وأخرى ذات علاقة بالحكومة وكانت النتيجة أن الشركات "الأرمنية" ذات الحجم الكبير والربحية وذات الرفع المالي الكبير مع وجود فصل بين رئيس مجلس الإدارة والتفنيضي وأعداد أكبر على مجلس الإدارة وعدد أقل من غير التفنيين في مجلس الإدارة هي الشركات الأكثر انشغالا بالإفصاح الإلكتروني.

6.1 - ما هي وأهمية أهمية الإفصاح المالي الإلكتروني:

تعددت وجهات النظر بخصوص ما يمكن أن تحققه الشركات من وراء إفصاحها على شبكة الانترنت. فشكل عام يقول Auger (2005) بأن الشركات تهدف من وراء التواجد على الانترنت إلى خلق صورة ايجابية وقوية على الانترنت

الأكثر أهمية واستقطاباً للبحث الأكاديمي هي خصائص الشركات والتي يأتي في مقدمتها الحجم حيث أثبتت معظم الدراسات أن حجم الشركات يكون عامل مؤثر ومهم في زيادة حجم الإفصاح الإلكتروني، وتعود جدلية الحجم إلى كل من نظرية الوكالة ونظريات أخرى مثل التكاليف السياسية والاجتماعية والتي في مجملها تويد أن الشركات الكبرى تحتاج إلى المزيد من الإفصاح للتقليل من هذه التكاليف (Fuentes-Gallen and Cuellar-Fernandez, 2014)، زد على ذلك أن الشركات الكبرى هي الأقرب لامتلاك إمكانيات مادية وتقنية تساعد على تكبد تكاليف الممارسات المثلى. الخاصة الثانية في الأهمية وغير المستقلة عن الحجم (المرجع السابق) هي انتشار ملكية الأسهم حيث تكون الشركات ذات التركيز الأقل في ملكية أسهمها وذات القاعدة الواسعة الانتشار في هذه الملكية أكثر الشركات ميلاً إلى زيادة الإفصاح المالي على الإنترنت حفاظاً منها على رضا مستثمريها وإشباع احتياجاتهم من المعلومات المالية. القطاع أو الصناعة يعد أيضاً عاملاً ذا أهمية في دراسات الإفصاح المالي بشكل عام وإفصاح المالي على الإنترنت بشكل خاص (Oyeler&Kuruppu, 2016) حيث يتوقع أن يكون للقطاع أو نوع الصناعة تأثير خاص على ممارسات الشركات التابعة لهذا القطاع وهذا التأثير إما أن يكون إيجابياً وفقاً للوضع التنافسي للقطاع، فالإفصاح حيث يزيد لمجاراة المنافسين أو قد يقل إذا كان يشكل ضرر بسبب المنافسة. الرفع المالي يعد أيضاً من العوامل التي استحوذت على اهتمام الباحث، وتفسر تأثير هذا العامل يستند على نظرية الوكالة استحوذت على اهتمام الباحث، وتفسر تأثير هذا العامل يستند على نظرية الوكالة Jensen & Meckling 1 حيث يعتقد بأن الشركات المرتفعة المديونية سوف تتخبط في معمل عال من الإفصاح الاختياري إلى أصحاب المصالح بما يقل تكاليف الوكالة، وهذا أمر لم تتفق نتائج الدراسات على صحته بل أن العديد منها أشار إلى عدم أهمية هذا العامل (Mukhatar, 2017). من خصائص الشركات أيضاً نوعية المراجع الخارجي وهي في الغالب ما يمثلها "الأكابر الأربعة" وتفسير هذا العامل هو أن الشركات ذات المراجع الخارجي يعود لنظرية تعرف بنشر الابتكار والتي يعتبر

7.1 - استخدام المؤشرات كأداة قياس في دراسات الإفصاح المالي الإلكتروني:
في الدراسات السابقة أعلاه وكذلك في أغلب دراسات الإفصاح المالي، يكاد الباحث أن يتقوا على أسلوب واحد لقياس الإفصاح لغرض الوصول إلى "ممثل" لهذا الإفصاح في النماذج المستخدمة لتفسير العلاقة بينه وبين مجموعة العوامل المؤثرة، وهو "المؤشرات".

يوجد مجموعتان رئيسيتان من الأبعاد التي أخذها الباحث في الاعتبار كمعيار للإفصاح المالي على الإنترنت: الأولى هي المحتوى والعرض والمجموعة الثانية هي المحتوى والوقتية والتقنية ودعم المستخدم، هذا بالإضافة إلى أبعاد أخرى مثل علاقات المستثمرين والمسؤولية الاجتماعية وحكومة الشركات والتي تصنف جميعها تحت "أخرى" (Khan & Ismail, 2011). هذا وينعكس هذا الاختلاف في اختيار الأبعاد على اختلاف في نتائج الدراسات وصعوبة المقارنة بينها (المرجع السابق). وجدير بالذكر أن الدراسة الحالية تستخدم نوعين من المؤشرات: الأولى وتم استخدامه لقياس المستوى الأول من الإفصاح ويركز على بعدي المحتوى والعرض، والثاني وهو مؤشر تفصيلي وتم استخدامه لقياس المستوى الثاني، ويضيف إلى المحتوى والعرض عنصر الوقتية.

8.1 - العوامل المؤثرة في الإفصاح:

يتأثر مستوى الإفصاح المالي على الإنترنت وكما ذكرنا في جانب الدراسات السابقة إلى مجموعتين أساسيتين من العوامل، الأولى ترتبط بطبيعة الدولة والأخرى ترتبط بخصائص الشركات. ولهم العوامل في المجموعة الأولى التطور الاقتصادي والذي يتبعه التطور التقني حيث تكون الإمكانيات التقنية العالية عاملاً مساعداً للشركات على استخدام الإنترنت على أعلى وأحدث المستويات المتوصل إليها، يليه النظم القانونية والاقتصادية والخصائص الثقافية لهذه الدول كعوامل أخرى مساعدة (Foster et al, 2012). المجموعة الثانية من العوامل وهي

الإمارات. وما يلي نتائج التحليل وفق هذه المؤشرات. يستعرض الجدول رقم 2 مستوى الإفصاح عن مجموعة المعلومات العامة للشركات المدرجة حيث يتأسر كل من مصرفي التجارة والتنمية والتجاري الوطني المؤشر بمستوى 100% ويليهِ كل من مصرفي الصحاري والجمهورية بمعدل 75%، ويأتي في أدنى القائمة مصرفي السراي والمتوسط. وأقل البنود التي حظيت بالاهتمام على مواقع هذه الشركات هي وجود روابط لملاقات المستثمرين وللاشتراك في نشرة معلومات وأخبار الشركة، بينما تصدرت الخافية عن الشركة قائمة الاهتمام.

جدول 2: تقييم الإفصاح عن المعلومات العامة

المتوسط	الوحدة	الجمهورية	الوطني التجاري	سوق المال	تأمين الصحاري	للتأمين المتحدة	للتأمين ليبيا	السراي	التجارة والتنمية	الصحاري	معلومات عامة
0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	خافية عامة
0	0	1	1	0	0	1	1	1	1	1	الرؤية
0	0	1	1	0	0	1	1	1	1	1	الرسالة
0	0	1	1	0	0	1	1	1	1	1	رسالة رئيس المجلس
0	0	1	1	1	1	0	0	0	1	1	معلومات اتصال
0	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	مركز بحث
0	0	0	1	1	0	0	0	0	1	0	علاقات المستثمرين
0	1	0	1	0	0	0	0	0	1	0	الاشراك التنشؤ

من خلالها الكبار الأربعة "وكلاء ابتكار" يؤثرون في قرارات عملاءهم في اتجاهات يعتبرونها مرغوبة، كما يعتقد بأن شركات المرحلة الكبرى يمكن أن تتجعد أو تسهل نشر التقارير عبر الإنترنت لأن سمعتها يمكن أن توفر بعض الحماية من مخاطر استخدام التقارير المعروضة عبر الإنترنت (Mukhtar, 2017, Abughazala et al, 2012). وفي الحقيقة أن قائمة العوامل المصنفة كخصائص الشركات طويلة وأغلب ما استشي هنا لم يحظى بدعم كبير من نتائج الدراسات السابقة مثل "الربحية" و"السيولة" و"الإدراج المتعدد" (Alsuwaih, 2014).

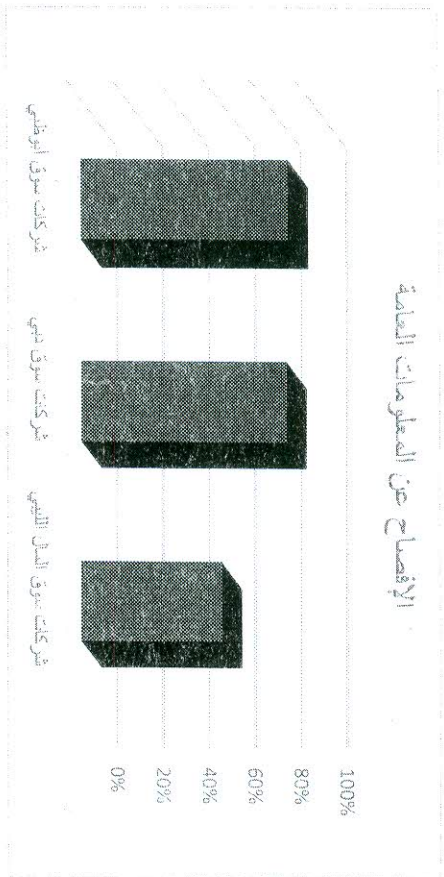
9.1 - سوق المال الليبي وتنظيم الإفصاح الإلكتروني:

برغم المنافع التي يحققها الإفصاح المالي على الانترنت للمستثمرين سواء منهم الحاليين أو المتوقعين، إلا أنه لم يبتين للباحثين ما يدل على وجود أي نوع من التنظيم لهذا النوع من الإفصاح من الناحية التشريعية في ليبيا. وقد اشتمل الفحص الذي قام به الباحثان كل من القانون 23 لسنة 2010 وقانون المصارف (1 لسنة 2005 المعدل بالقانون 46 لسنة 2012) وقانون سوق المال الليبي رقم 11 لسنة 2010 وقانون الاستثمار رقم 9 والنظام الاساسي لسوق المال الليبي ولوائح الحكومة لكل من سوق المال وقطاع المصارف.

ولم يرد في كل هذا ما يشير إلى الاستفادة من الشبكة الدولية للمعلومات فيما عدا ما ذكر في قواعد عمل السوق المالي حول إمكانية التصويت بالجمعية العمومية عن طريق الانترنت.

10.1 - عرض ومناقشة النتائج:

- المستوى الأول من الإفصاح: وهو كما ذكر آنفاً يقاس بثلاثة مؤشرات مختصرة تمثل المعلومات العامة والمالية والحكومة والتي اقتبست من دراسة (2017) Casim&Barghouthi والمطبقة على الأسواق المالية لدولة



يستعرض الجدول رقم 4 مجموعة المعلومات المصنفة على أنها "مالية"

ويتصدر هذا المؤشر مصرف الجمهورية بإفصاحه عن 92% من بنود هذه المجموعة يليه سوق المال الليبي بنسبة إفصاح قدرها 84.6% ويأتي في ذيل هذه القائمة مصرفي المتوسط والصحاري² بنسبة إفصاح صفر بالمائة. ويلاحظ أيضاً من الجدول أن معظم البنود لاقت تقريباً اهتمام متساو من حيث الإفصاح عنها فيما عدا المعلومات عن تحليل الإدارة ومناقشتها لأوضاع الشركة ومعلومات أسعار السهم مع ملاحظة أنه لا يوجد أي موقع يقدم تسجيل فيديو لاجتماعات الجمعية العمومية.

² روابط القوائم المالية على موقع مصرف الصحاري غير حية ولا تؤدي إلى شيء، بينما وضحت حول المتوسط في الحوطة أعلاه.

الإفصاح %	75	100	37.5	62.5	50.0	62.5	100.0	75.0	50.0	0.0
-----------	----	-----	------	------	------	------	-------	------	------	-----

ولكي يتمكن الباحثان من المقارنة مع أسواق المال في الإمارات تم إعداد الجدول رقم 3 والذي يوضح أن المستوى العام للإفصاح عن المعلومات العامة بالنسبة للشركات اليبية المدرجة يبلغ 61% في مقابل 89% و 90% لأسواق دبي وأبوظبي على التوالي مما يعني وجود نقص في الإفصاح عن المعلومات العامة بمعدل 39% وبأقل 28% تقريبا من مستوى الإفصاح في أسواق الإمارات.

جدول 3: مقارنة الإفصاح عن المعلومات العامة مع شركات الإمارات

معلومات عامة	الإمارات	
	دبي	أبوظبي
حظية عامة من الشركة	91%	100%
الزوية	64%	94%
الرسالة	64%	94%
رسالة رئيس مجلس الإدارة	55%	89%
معلومات عامة للإفصاح	82%	100%
معلومات بحث	82%	100%
معلومات اتصال لملفات المساهمين	27%	70%
التبرك في ندوة الشركة	27%	63%
الإفصاح عن المعلومات العامة	61%	89%

مستقبلية	تسجيلات	فيديو	للجمعية	المعمومة	النسبة
0	0	0	0	0	0.0
0.0	15.4	92.3	69.2	84.6	15.4
					0.0
					15.4
					53.8
					69.2
					0.0

للمقارنة مع مستوى الإفصاح في سوق دبي وأبوظبي في الإمارات تبين نتائج الجدول رقم 5 أن مستوى الإفصاح يعد ضعيف جداً في الأسواق الثلاثة حيث بلغ أقصى مستوى له في مجموعة الشركات الليبية ليصل على 38% وهو بذلك أعلى بنسبة 7% من مستوى الإفصاح لسوق دبي وأبوظبي. وتعتبر هذه النتيجة مخالفة لتوقعات الباحثين وذلك للاختلاف في عدة عوامل بيئية تحسب لصالح الشركات الإماراتية.

جدول 5: مقارنة تقييم الإفصاح عن المعلومات المالية مع شركات الإمارات

معلومات مالية	الإمارات	
	دبي	أبوظبي
تقرير المراجع الخارجي	34%	40%
قائمة الدخل	38%	35%
قائمة الأرباح المحتجزة	28%	30%
قائمة المركز المالي	38%	35%
قائمة التدفقات النقدية	38%	35%
إيضاحات إلى الحسابات	19%	20%
إجراءات مالية	71%	65%
أداء تاريخي لسعر السهم	26%	25%
هيكلية الملكية	38%	35%

جدول 4: تقييم التقييم الإفصاح عن المعلومات المالية

معلومات مالية	الصحاري	التجارة والتنمية	السراي	للتأمين ليبيا	للتأمين المتحدة	تأمين الصحاري	سوق المال	الوطني التجاري	الجمهورية	الوحدة	المتوسط
تقرير المراجع الخارجي	0	1	1	0	0	0	1	1	1	0	0
قائمة الدخل	0	1	1	0	0	0	1	1	1	0	0
قائمة الأرباح المحتجزة	0	1	1	0	0	0	1	1	1	0	0
قائمة المركز المالي	0	1	1	0	0	0	1	1	1	1	0
قائمة التدفقات النقدية	0	1	1	0	0	0	1	1	1	0	0
إيضاحات إلى الحسابات	0	1	1	0	0	0	1	1	1	0	0
إجراءات مالية	0	1	1	0	0	0	1	1	1	0	0
أداء تاريخي لسعر السهم	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
هيكلية الملكية	0	0	0	1	0	0	1	1	1	0	0
تحليل الإدارة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
آخر سعر محدث للأسهم	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
معلومات تفاصيل	0	1	1	0	0	0	1	1	1	0	0

لهذه الأسهم وكذلك تقرير الحوكمة. وتجدد الإشارة هنا إلى أن معلومة اللجان المنتقاة عن مجلس الإدارة استبدلت بأبي معلومات توضيحية عن هيئة المراقبة.

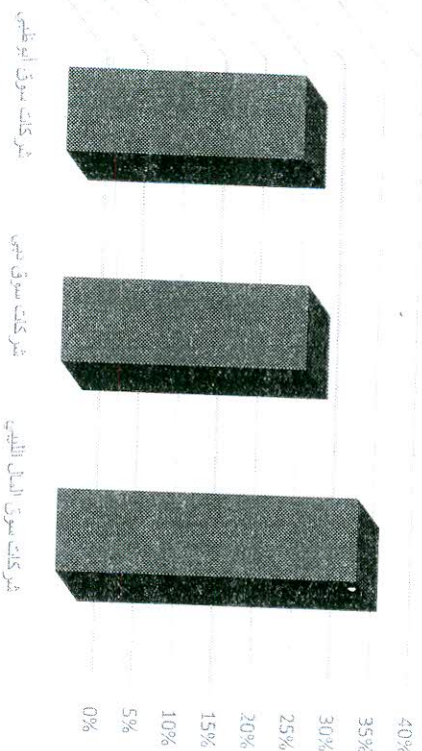
جدول 6: تقييم الإفصاح عن معلومات الحوكمة

المتوسط	الوحدة	الجمهورية	الوطني التجاري	سوق المال	تأمين الصحاري	للتأمين المتحدة	للتأمين ليبيا	السري	التجارة والتنمية	الصحاري	معلومات الحوكمة
0	1	1	0	1	1	1	1	0	1	1	معلومات عن أعضاء المجلس
0	1	1	0	1	1	0	1	0	1	0	اللجان المنتقاة عن مجلس الإدارة
0	0	0	0	1	0	0	0	0	1	0	مهام ومسئوليات لجان المجلس
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	ملكية مجلس الإدارة للأسهم
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تاريخ تداول الاسهم للمجلس
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تقرير كامل للحوكمة
0	33.3	33.3	0.0	50.0	33.3	16.7	33.3	0	50.0	16.7	النسبة

المقارنة مع الشركات المدرجة في سوقي دبي وأبوظبي يمكن متابعتها في الجدول رقم 7 والذي يبين أن المستوى الضعيف الإفصاح الحوكمة في الشركات البيئية يعادل نصف مستوى الشركات الإماراتية تقريبا، مع أن مستوى إفصاح الشركات

تحليل الإدارة	30%	38%	36%
آخر سعر محدث للأسهم	10%	11%	18%
معلومات تطامات مستقبلية	30%	28%	36%
تسجيلات فيديو للاجتماع السنوية للجمعية العمومية	0%	0%	0%
الإفصاح عن المعلومات المالية	30%	31%	38%

الإفصاح عن المعلومات المالية



المؤشر الثالث وعلى المستوى المختصر هو المؤشر المتضمن لمعلومات الحوكمة ومن الواضح ومن خلال الجدول رقم 6 ضعف نسب الإفصاح لكافة الشركات المدرجة والتي حقق أعلالها مصرف التجارة والتنمية بنسبة لا تتجاوز 50%. ولجدير بالذكر بهذا القسم من المعلومات أنه بالنسبة لبعض البنود التي أعطيت لها القيمة 1 بمعنى وجود إفصاح لم تكن فعلا بالمستوى المطلوب فمثلا المعلومات المختصة المطلوبة عن أعضاء مجلس الإدارة لم تتجاوز سرد أسماء هؤلاء الأعضاء دون أي معلومات أخرى عنهم، بينما انعدم الإفصاح تماما بالنسبة لتبؤد مثل ملكية اسهم الشركة من قبل أعضاء مجلس الإدارة أو معلومات عن تداولهم

ملخص المقارنات السابقة بين الشركات البيئية المدرجة والشركات الإماراتية يمكن متابعته في الجدول رقم 7، والتي توضح ضمناً عاماً في مستوى الإفصاح للشركات البيئية، في مقابل مستوى أعلى من الإفصاح من طرف الشركات الإماراتية فيما عدا بالنسبة للمعلومات المالية والتي يعاني الإفصاح عنها ضعفاً ملحوظاً في كل من ليبيا والإمارات.

جدول 8: مقارنة الإفصاح مع شركات الإمارات في المؤشرات الثلاثة

نوع الإفصاح	الإمارات	
	دبي	أبوظبي
الإفصاح عن المعلومات العامة	61%	90%
الإفصاح عن التغيرات المالية	38%	30%
الإفصاح عن معلومات الحكومة	24%	51%

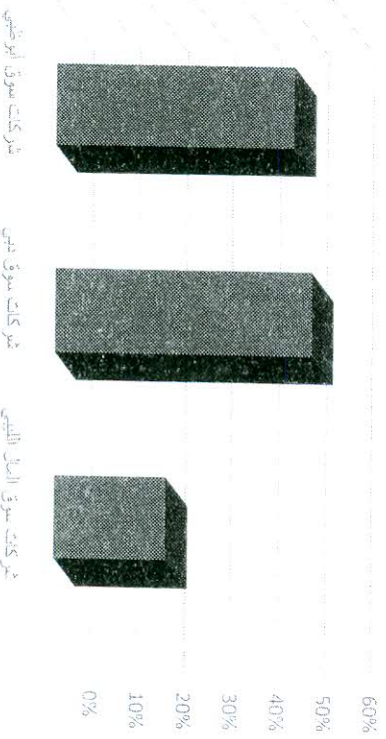
- **المستوى الثاني من الإفصاح:** وهو المستوى التفصيلي للإفصاح والتي قرر الباحثان أن يقوما له مقياساً مستقلاً عبر مؤشر يتضمن 97 بند تم استعارته من دراسة استهدفت البيئة المالية (Khan & Omar, 2017)، والتي أعدت من واقع دراسات سابقة لها. يبين الجدول رقم 9 نتائج القياس باستخدام هذا المؤشر حيث بلغت أعلى درجة إفصاح على موقع مصرف الجمهورية بنسبة 43.8% ويليه بعد ذلك بنسبة مقارنة مصرف التجارة والتنمية وهي نسب على صفحتها تعتبر أعلى بشكل ملحوظ من النسب المسجلة لمواقع الشركات الأخرى. صفحتها تعتبر أعلى بشكل ملحوظ من النسب المسجلة لمواقع الشركات الأخرى. على مستوى القطاعات يبدو أن قطاع المصارف أقوى من حيث الإفصاح الإلكتروني، ولا يمكن أن تولي قطاع الاستثمار اهتماماً باختياره يتضمن شركة واحدة فقط. ونظراً لطول المؤشر وتعدد عرضه في صلب الدراسة، نستعرض هنا فقط نتائج القياس.

الإماراتية نفسه يعد ضعيفاً أيضاً حيث لم يتجاوز 55% من بنود الحكومة المتوقع الإفصاح عنها ضمن المؤشر. مع العلم بأن البنود التي لم تحظى بأي اهتمام في الشركات البيئية (درجتها صفر) كان الاهتمام بها في دبي وأبوظبي ضعيفاً أيضاً.

جدول 7: مقارنة الإفصاح عن معلومات الحكومة مع شركات الإمارات

معلومات الحكومة	الإمارات	
	دبي	أبوظبي
معلومات متعلقة عن أعضاء مجلس الإدارة	73%	90%
المجال المنبثق عن مجلس الإدارة	55%	70%
مهام ومسئوليات مجال مجلس الإدارة	18%	65%
ملكية الأسهم من قبل مجلس الإدارة	0%	60%
معلومات تاريخية عن تداول الأسهم من مجلس الإدارة	0%	20%
تقرير كامل للحكومة	0%	0%
الإفصاح عن معلومات الحكومة	24%	51%

الإفصاح عن معلومات الحكومة



11.1 - الاستنتاج:

باستعراض النتائج في الفترة السابقة من الدراسة والموضحة من خلال مجموعة الجداول والرسوم يتبين أن مستوى الإفصاح المالي على مواقع الشركات اللبينة المدرجة على سوق المال اللبني ضعيف بشكل ملحوظ، إلا أن هذا الضعف في المستوى يعتبر متفاوت بالنسبة لعدة تقسيمات اعتمدها الدراسة، فالإفصاح على مستوى المعلومات العامة التي تعد خلفية مهمة للإفصاح المالي سجل نسبة 61% وهي نسبة قد تقع بين الضعيف والجيد، بينما كانت النسبة ضعيفة فيما يتعلق بالمعلومات المالية حيث بلغت 38% وأضعف من ذلك فيما يتعلق بمعلومات الحوكمة والتي بلغت 24%. وقد جاءت المقارنة مع الشركات الإماراتية لتوضح أن الضعف في الإفصاح على المعلومات المالية يسود الشركات الإماراتية كما هو الحال بالنسبة للشركات اللبينة إلا أنه كان أعلى بكثير فيما يتعلق بالمعلومات العامة ومعلومات الحوكمة مع أن مستوى الأخيرة مازال تحت مستوى الجيد حتى بالنسبة للشركات الإماراتية. على المستوى التفصيلي ثبت لدينا وجود مستوى منخفض جداً من الإفصاح المالي وصل أعلى مستوى له 43%، مع وجود معلومة مهمة حول عنصر الوقتية الذي أخذ في الاعتبار في المؤشر التفصيلي وذلك بأن المعلومات المتعلقة بالفوائد المالية هي معلومات قديمة وتعود لسنوات بعيدة أقربها قد يكون السنة المالية المنتهية في ديسمبر 2013 (كما هو في مصرف ،،،،)، وهذا في الحقيقة لا يمثل مشكلة وقتية في الإفصاح ولكن لوجود مشكلة عامة وهي التأخير الملحوظ في مراجعة واعتماد القوائم المالية لمعظم الشركات اللبينة وعلى رأسها هذه الشركات المدرجة. وقد لوحظ أن النقص كبير فيما يتعلق بالإفصاح عن ما يتعلق بالأسهم وملكيتهá وتداولها من قبل أعضاء مجلس الإدارة مع نقص المعلومات عن

جدول 9: تقييم الإفصاح على مستوى تفصيلي

نسبة الإفصاح	الشركة
14.6%	مصرف الصحاري
42.7%	مصرف التجارة والتنمية
33.3%	مصرف السرايا للتجارة والاستثمار
9.4%	شركة ليبيا للتأمين
4.2%	الشركة المتحدة للتأمين
10.4%	شركة الصحاري للتأمين
34.4%	السوق المالي اللبني
32.3%	المصرف التجاري الوطني
43.8%	مصرف الجمهورية
14.6%	مصرف الوحدة
0.0%	مصرف المتوسط
21.8%	الإجمالي

جدول 10: تقييم الإفصاح التفصيلي على مستوى القطاعات

النسبة	العدد	اسم القطاع
25.9%	7	امصارف
8%	3	التأمين
34.4%	1	الاستثمار

- Al Suwaih. (2014). The role of firm characteristics in the accounting research, *International Journal Of Business And Management Studies* Vol 6, No 2, 2014 ISSN: 1309-8047 (Online)
- Archambault, J.J. and Archambault, M.E. (2003), "A multinational test of determinants of corporate disclosure", *The International Journal of Accounting*, Vol. 38 No. 2, pp. 173-194.
- Auger, P. (2005), "The impact of interactivity and design sophistication on the performance of commercial web sites for small business", *Journal of Small Business Management*, Vol. 43. No. 2, pp. 119-137.
- Botti, L., Boubaker, S., Hamrouni, A., Solomandrasana, B. (2014) "Corporate governance efficiency and internet financial reporting quality", *Review of Accounting and Finance*, Vol. 13 Issue: 1, pp.43-64
- Bonson, E. and Escobar, T. (2006), "Digital reporting in Eastern Europe: an empirical study", *International Journal of Accounting Information Systems*, Vol. 7 No. 4, pp. 299-318.
- Chatterjee, B. & Hawkes, L. (2008). Does Internet Reporting Improve the Accessibility of Financial Information in a Global World? A Comparative Study of New Zealand and Indian Companies. *Australasian Accounting Business and Finance Journal*, 2(4), pp. 33-56.
- Chan, W. K. & Wickramasinghe, N. (2006). Using the Internet for Financial Disclosures: The Australian Experience. *International Journal of Electronic Finance*, 1(1), pp. 118-150.
- Craven, B. M., & Marston, C. L. (1999). Financial Reporting on the Internet by Leading UK Companies. *The European Accounting Review*, 8(2), 321-333.
- Debrecezy, R., & Gray, G. L. (1999). Financial reporting on the internet and the external audit. *The European Accounting Review*, 8(2), 335-350
- De Andres, J., Lorca, P. and Martinez, A. (2010), "Factors influencing web accessibility of big listed firms: an international study", *Online Information Review*, Vol. 34 No. 1, pp. 75-97.
- Elsayed, A.N.E., El-Masryb, A.A., Elbelagic, A.A. (2010). Corporate Governance, Firm Characteristics and Internet Financial Reporting: Evidence from Egyptian Listed Companies. *Corporate Ownership & Control*, Volume 7, Issue 4, Summer
- FASB (Financial Accounting Standard Board). 2000. *Electronic Distribution of Business Reporting Information*. Business Reporting

مجلس الإدارة أنفسهم وعدم وجود تقرير للحوكمة، كم لوحظ أيضا وجود الروابط البيئية على مواقع بعض المصارف كما هو الحال في مصرفي المتوسط والصحاري.

12.1 - التوصيات:

- حسب ما أوضحت النتائج والاستنتاجات أنفاً يوصي الباحثان بما يلي:
- زيادة الاهتمام بجانب الإفصاح المالي على الانترنت سواء كان ذلك من خلال التوجيه والإرشاد والتوعية أو حتى من جانب الإلزام التشريعي.
- الاستفادة من تجارب الدول العربية في التعامل مع المستثمرين في الأسواق المالية وما للتواصل الإلكتروني من دور فعال في ذلك.
- التركيز على نقاط التنبي أو الضعف في الإفصاح الواردة في نتائج هذه الدراسة لكي تمثل نقطة انطلاق في اتجاه التطوير.
- يوصي الباحثان أن يتم دراسة جانب العوامل المؤثرة واستخدام الجانب المقارن خصوصاً في وجود دراسات أجريت في البيئة العربية ومنها دول الخليج والأردن.

قائمة المراجع:

- Abu Ghazaleh, N. Qasim, A. and Roberts, C. (2012). The Determinants of Web-Based Investor Relations Activities by Companies Operating in Emerging Economies: The Case of Jordan. *The Journal of Applied Business Research*, 28(2), 209-225.
- Ali Khan, A., and Ismail, N. (2011). The level of Internet Financial Reporting of Malaysian Companies. *Asian Journal of Accounting and Corporate Governance*, 2: 27-39.
- Ali Khan, M. N. A., Omar, N. A. (2013). A Study of Importance Items of Internet Financial Reporting: A Case of Malaysian Auditors, *Middle-East Journal of Scientific Research* 18 (3): 340-351

- Key Determinants in The United Arab Emirates. *Asia Pacific Journal of Advanced Business and Social Studies*, 2(1), 161-176
- Parlakkaya, R., U. Kahraman, Dan H. Cetin. (2015). "The Effects of the Corporate Governance on the Level of Internet Financial Reporting: Evidence from Turkish Companies". *International Journal of Social, Behavioral, Educational, Economic, Business and Industrial Engineering*, Vol. 9, No. 3, 920-924.
- Sanchez, I.G., Dominguez, L.R., Alvarez, I.G. (2011). Corporate governance and strategic information on the internet. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 24(4), 471-501.
- Qasim, A., Al Barghouthi, S. (2017). Corporate Internet Financial Reporting Practices Of Companies Operating In Emerging Economies: An Empirical Investigation On Listed Companies In The United Arab Emirates. *International Journal of Business & Society*. Vol. 18, p641-649, 9p.
- Xiao, J., Yang, H., Chow, C. (2004). The Determinants and Characteristics of Voluntary Internet-Based Disclosures by Listed Chinese Companies. *Journal of Accounting and Public Policy*, 23(3), pp. 191-225.
- Yassin, M. M. (2017). The Determinants Of Internet Financial Reporting In Jordan: Financial Versus Corporate Governance. *International Journal of Business Information Systems*. vol. 25, issue 4, 526-556

- Research Project. Available from: <http://accounting.rutgers.edu/raw/fasb/brp1.pdf>.
- Foster, G., Kasznik, R. and Sidhu, B.K. (2012), "International equity valuation: the relative importance of country and industry factors versus company-specific financial reporting information", *Accounting & Finance*, Vol. 52 No. 3, pp. 767-814.
- Fuertes-Callen, Y., Cuellar-Fernandez, B. (2014). Determinants of online corporate reporting in three Latin American markets The role of web presence development. *Online Information Review*, 38 (6) (2014), pp. 806-831.
- Hezadeen, A. H., Djamburi, A., Widya, Y. (2016). Corporate Governance and Internet Financial Reporting In Indonesia. *The International Journal of Accounting and Business Society* 36. Vol. 24, No. 3
- Hsieh, Y. (2012). "Hotel companies' environmental policies and practices: a content analysis of their web pages", *International Journal of Contemporary Hospitality Management*, Vol. 24 No. 1, pp. 97-121.
- Kelton, A.S. and Yang, Y.W. (2008). "The impact of corporate governance on internet financial reporting", *Journal of Accounting and Public Policy*, Vol. 27, pp. 62-87.
- Mazzotta, R., Bronzetti, G. (2013). The Impact of Corporate Governance on Internet Financial Reporting in Concentrated Ownership Companies. *Organizational Change and Information Systems*
- Mokhtar, S. E. (2017) "Internet financial reporting determinants: a meta-analytic review", *Journal of Financial Reporting and Accounting*, Vol. 15 Issue: 1, pp.116-154
- Marston, C., Polei, A. (2004). Corporate reporting on the internet by German companies. *International Journal of Accounting Information System*, 5, 285-311.
- Morhardt, J.E. (2010), "Corporate social responsibility and sustainability reporting on the internet", *Business Strategy and the Environment*, Vol. 19 No. 7, pp. 436-452
- Nurunnabi, M. and Hossain, M.A. (2012), "The voluntary disclosure of internet financial reporting (IFR) in an emerging economy: a case of digital Bangladesh", *Journal of Asia Business Studies*, Vol. 6, No. 1, pp. 17-42
- Oyelere, P., & Kuruppu, N. (2016). Voluntary Internet Financial Reporting by Listed Companies in Emerging Economies: A Study of